

السادة/ الادارة المركزية لتقييم الاثر البيئي – جهاز شئون البيئة

تحية طيبة وبعد،،،

تتشرف شركة القبطان (محمد حمدي محمود جبر)

بدعوة سيادتكم لحضور جلسة التشاور المجتمعي الخاصة بمشروع

(جمع ونقل المخلفات الخطرة وغير الخطرة (الصلبة والسائلة) الناتجة من كافة الأنشطة الصناعية والخدمية المختلفة من مواقع التولد بعموم محافظات الجمهورية وتسليمها الى أماكن إعادة التدوير أو جهات التخلص النهائي الامنة والمعتمدة).

علي أن تكون الجلسة يوم الاربعاء الموافق: 2024/6/9

بقاعة بمجمع قاعات رويال- نادي الشمس- شارع عبد الحميد بدوي- مصر الجديدة -

محافظه القاهرة

ولسيادتكم وافر التقدير والاحترام،،،

الاستشاري البيئي

شركة القبطان

أ.د محمد جاد احمد جاد

(محمد حمدي محمود جبر)



مرفق الملخص التنفيذي

عبد الله محمد 01097599616

المخلص التنفيذي للدراسة

سوف تتناول هذه الدراسة طبيعة المشروع المقترح هو / (جمع ونقل المخلفات الخطرة وغير الخطرة (الصلبة والسائلة) الناتجة من كافة الأنشطة الصناعية والخدمية المختلفة من مواقع التولد بعموم محافظات الجمهورية وتسليمها الى أماكن إعادة التدوير أو جهات التخلص النهائي الآمنة والمعتمدة)، باسم / شركة القبطان

وسيتم نقل المخلفات الصلبة والسائلة الخطرة وغير الخطرة من مصادر تولدها بنطاق محافظات الجمهورية من خلال خطوط سير معروفه يتم تحديدها مع الإدارة العامة للمرور، نظراً لوجود العديد من الصناعات والتي ينتج عنها كميات من المخلفات الصلبة والسائلة الصناعية الخطرة وغير الخطرة.

يمكن تقسيم المخلفات الصلبة في مصر إلى مخلفات صناعية ، مخلفات زراعية ، ومخلفات منزلية ، مخلفات الرعاية الصحية ، مخلفات المنشآت الخدمية (المكاتب ، محطات البنزين) مخلفات الجهات الحكومية والجامعات والمدارس

- وتقدر كمية المخلفات الصلبة في مصر بحوالي 18 مليون طن سنوي تحتوي على حوالي 5.2% مخلفات

خطرة (500 ألف طن تقريباً) متمثلة في لمبات فلورسينت ، وعبوات مبيدات فارغة وما إلى ذلك .

- كمية المخلفات الصناعية تقدر بحوالي 6 مليون طن سنوياً والتي تحتوي على مخلفات خطرة تقدر قيمتها

من 1 إلى 5.1 مليون طن .

- كما تصل كمية مخلفات البناء إلى 4 مليون طن سنوياً

- وكمية مخلفات الرعاية الصحية تصل إلى 150 ألف طن سنوياً والتي تحتوي على حوالي 50 ألف طن من

المخلفات الخطرة .

- وتتمثل المخلفات الخطرة في المخلفات الزراعية في بواقي وعبوات المبيدات وكميتها حوالي 1182 طن سنوياً .

مما سبق يتبين أن نسبة المخلفات الخطرة الناتجة من المخلفات الصناعية هي الأعلى حيث تمثل 73% من إجمالي

المخلفات الخطرة .

📌 وكل صناعة يتم تحديد أنواع المخلفات الصلبة الصناعية الخطرة وغير الخطرة طبقاً للتصنيف البيئي لكل

مخلف ووفقاً لقانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون 9 لسنة 2009 ،

📌 ولما كان دور شركة القبطان في جمع و نقل وجمع المخلفات الصلبة والسائلة الخطرة وغير الخطرة من

مصادر تولدها بنطاق محافظات الجمهورية والتخلص الآمن منها بتسليمها الى أماكن إعادة التدوير أو

جهات التخلص الآمن الحاصلة على الموافقة البيئية تحت إشراف إدارات البيئة بمحافظات الجمهورية

وفروع جهاز شئون البيئة بالمحافظات ، وذلك في إطار الضوابط والإشتراطات البيئية بإستخدام الأدوات

ووسائل النقل المطابقة للشروط والمواصفات التي يضعها جهاز شئون البيئة لهذا الغرض ،

📌 فإن العديد من الشركات الصناعية طلبت من الشركة التعاون معها لإدارة المخلفات الصلبة لديها

بخصوص نقل هذه المخلفات من مصادر تولدها الى أماكن التخلص النهائي

د. محمد جاد أحمد جاد
استشاري بيئي
إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي
2020/10/5/239

ويمكن حصر وفوائد ومميزات المشروع :

- ✓ المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض التلوث عن طريق الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة
- ✓ ضمان التخلص الأمن من المخلفات الصناعية الخطرة.
- ✓ إيقاف التخلص العشوائي للمخلفات الخطرة .
- ✓ إيقاف التخلص العشوائي للمخلفات الخطرة مع المخلفات البلدية العادية .
- ✓ إتاحة فرص عمل جديدة للمجتمع من خلال التوظيف في هذا المشروع .
- ✓ تحسين الوضع البيئي داخل المنشآت وخارجها .
- ✓ تحقيق مردود اقتصادي من ناتج عملية التدوير.
- ✓ توفير فرص عمل جديدة للعاملين داخل وخارج المنشآت
- ✓ خفض تكاليف التخلص من المخلفات الصلبة العادية والخطرة .

أهداف هذه الدراسة

- ✓ تأكيد التزام المشروع بمبادئ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- ✓ تحديد الآثار البيئية السلبية للمشروع لوضع طرق للحد من هذه التأثيرات
- ✓ تحديد الآثار الايجابية للمشروع وخاصة على المجال الاقتصادي والاجتماعي والتحفيز على استمرار المشروع.
- ✓ إمداد المشروع بالمعلومات اللازمة لحماية البيئة المحيطة بمنطقة العمل وتحديد طرق الوقاية من الآثار البيئية السلبية.
- ✓ إيضاح طرق التخلص من المخلفات الصلبة الخطرة وكيفية التعامل مع هذه المخلفات .

منهجية هذه الدراسة :

تغطي هذه الدراسة الجوانب المختلفة للآثار البيئية المتوقعة أن تنتج عن هذا المشروع بالمنهجية التالية:

- تحديد المتطلبات المعتادة لمثل هذه المشاريع وأنشطتها في المنطقة موضوع الدراسة وذلك في إطار الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية والبيئة .من أجل تحديد الآثار البيئية المتوقعة حدوثها أثناء تنفيذ المشروع
- التوجيه بالطرق المناسبة للحد من هذه الآثار ودمج هذه الوسائل بخطة المشروع بحيث يمكن تطبيقها عند اللزوم

المنهجية العامة للمشروع :

عرض متطلبات المشروع بناء على ما يلي :-

التقييم المبدئي لأنشطة المشروع

- ✓ مراجعة القوانين المتعلقة بالمشروع واعداد قائمة بالقوانين التي سيتم الالتزام بها وتطبيقها.
- ✓ مراجعة القوانين لتحديد المتطلبات اللازمة لبدء العمل.
- ✓ جمع المعلومات الخاصة بأنشطة المشروع وتصميم المشروع والجدول الموضوع لتنفيذ هذا المشروع مع التأكيد على الالتزام بالمبادئ الخاصة بحماية البيئة الطبيعية والاجتماعية.

أ.د. محمد جاد أحمد جاد
استشاري بيئي
إعداد دراسات تقييم التأثير البيئي
2020/10/5/239

✓ تقييم المعلومات البيئية والانشطة الخاصة بالمشروع لتحديد أهم العناصر والعوامل البيئية التي قد تتأثر نتيجة هذه الأنشطة

✓ تحديد كل أثر على حده وتقييمه لوضع الوسائل المناسبة للحد منه.

✓ تعريف وتقييم طرق الحد من الاثار البيئية السلبية المتوقعة.

المتطلبات القانونية والتشريعية للمشروع :-

يقع المشروع في حكم المتطلبات القانونية المصرية على النحوالتالى :-

تتعدد التشريعات والقوانين والقرارات التنفيذية التي تتناول جوانب مختلفة ذات صلة بالمشروع محل الدراسة، ولكن يمكن تمييز بعض التشريعات ذات الصلة المباشرة بهذا النشاط، هي:

- قانون حماية البيئة رقم 4 لسنة 1994 وتعديله رقم 9 لسنة 2009 ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 وتعديلاتها .

- قرار وزير الصحة والسكان رقم 192 لسنة 2001 الخاص بقوائم المواد والنفايات الخطرة

- قانون النظافة العامة رقم 38 لسنة 1967 واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم 134 لسنة 1968

- قانون صرف المخلفات السائلة رقم 93 لسنة 1962 واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم 649 لسنة 1963 ورقم 9 لسنة 1989

- قانون الري وحماية نهر النيل والمجاري المائية رقم 48 لسنة 1983 واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الري رقم 8 لسنة 1983

- قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 والقرارات الوزارية ذات الصلة

- قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 وتعديلاته والقرارات الوزارية ذات الصلة بتأمين صحة العاملين.

- قانون 202 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية 722 لسنة 2022

ثانيا: القرارات الوزارية :-

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 في شأن اللائحة التنفيذية بقانون البيئة وتعديلاتها الأخيرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1741 لسنة 2005

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1095 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995.

- قرار وزير الصناعة رقم 65 لسنة 2002 ومضمونة حظر إستيراد النفايات الخطرة

- قرار وزير الزراعة رقم 445 لسنة 2003 بإعتماد قائمة المواد الخطرة التي يحظر إستيرادها وأتداولها أوللتجارة فيها.

التاثيرات البيئية للمشروع

- التاثيرات البيئية اثناء مرحلة الإنشاء:- لا توجد انشاءات

أ.د/محمد جاد أحمد جاد
إستشاري بيئي
إعداد دراسات تقييم التاثير البيئي
2020/10/5/239

- التأثيرات البيئية اثناء مرحلة التشغيل:-

1- بالنسبة للمياة :-

لا يوجد بالمشروع اي عمليات صناعية و عليا لا يتم استخدام المياة بالمشروع لذلك لا ينتج عن المشروع اي صرف صناعي

2- بالنسبة للهواء :

بعض الاتربة العالقة و عوادم السيارات نتيجة مراحل شحن و تفريغ المخلفات

3- بالنسبة للضوضاء:-

من المتوقع وجود ضوضاء اثناء مراحل الشحن و التفريغ للمخلفات

اجراءات الحد من التأثيرات البيئية

سوف تقوم ادارة المشروع باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تخفيف و الحد من تأثير ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمشروع و من هذه الإجراءات للحد من تلوث الهواء

- بيئة العمل بيئة مفتوحة مما يساعد على تشتت الاتربة و الجسيمات العالقة و الدخان و عوادم السيارات و يساعد على التهوية الجيدة

- الزام العاملين بالالتزام باشتراطات السلامة المهنية و ارتداء مهمات الوقاية

- اتباع تعليمات إدارة تداول ونقل المخلفات

و للحد من تولد و انتشار الضوضاء:- سوف تقوم ادارة المشروع باتباع الاتي

- عمل الصيانة الدورية للمعدات المستخدمة في الشحن و التفريغ للمخلفات وسيارات النقل و السيطرة على

معدلات الضوضاء الناتجة عنها

- الزام العاملين بارتداء سدادات الأذن لتخفيف حدة الضوضاء

خطة الإدارة البيئة

ستقوم خطة الإدارة البيئة للمشروع بتطبيق سياسة بيئة متناسبة مع طبيعة المشروع وحجم التأثيرات الناتجة عنه

من خلال الإلتزام بالعديد من الإجراءات و منها

- تطبيق و تحسين الإدارة البيئية للمشروع

- الإلتزام بتطبيق السياسة البيئة للمشروع

- التحسين و التطوير المستمر و منع التلوث للمشروع

- التأكد المستمر من تطبيق كافة الأشتراطات البيئية للوائح و القوانين المنظمة لمثل هذا النوع من المشاريع

- التأكد ان التعليمات البيئية مطبقة و موثقة و مصانها مع التأكد من توصيلها الى كافة العاملين بالمشروع و

اتاحتها لكل من يطلبها من خارج المشروع

- وضع خطة لمكافحة الحرائق و تدريب العاملين عليها

- وضع خطة لمواجهة الطوارئ و تدريب العاملين عليها

- خطة لمواجهة اي تسريبات و التعامل معها بسرعة و بدقة و بحرفية



خطة الرصد البيئي

سوف تقود الإدارة البيئية للمشروع بوضع خطة رصد بيئي يتم من خلالها رصد اي ملوثات بطريقة مستمرة لإتخاذ الخطوات التصحيحية و الوصول بها للمعدلات المسموح بها في القانون و يتم تسجيل القيم المرصودة في السجل البيئي أولاً بأول .

بدائل المشروع:

إن بديل عدم تنفيذ المشروع سيعترب عليه أثار بيئية واقتصادية سلبية، وذلك لعدة أسباب أهمها:
تراكم المخلفات الصلبة والسائلة الصناعية والخطرة في العديد من الشركات والمصانع مما يشكل إخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة التي خلقها الله تعالى وهذه من أسباب تدخلات الإنسان في الطبيعة فيحدث كارثة بيئية من تراكم هذه المخلفات بالشركات والمصانع الموجودة بالمناطق الصناعية بما تحتوي على المخلفات الصلبة والسائلة الصناعية والخطرة

خطة الإدارة البيئية:

تتكون خطة الإدارة البيئية للمشروع من "؛

- مجموعة من إجراءات التخفيف والرصد
- والإجراءات المؤسسية التي سيجري أخذها في الاعتبار أثناء مرحلة التشغيل لضمان الأداء البيئي السليم للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك تشمل الخطة الأعمال التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

الاستنتاج العام من المشروع

مما سبق وبالإستناد إلى ماتوصلت إليه نتائج دراسة تقييم الأثر البيئي وتوصيات فريق التقييم بأن عملية / جمع و نقل المخلفات الصلبة والسائلة الخطرة وغير الخطرة من مصادر تولدها بنطاق محافظات الجمهورية والتخلص الامن منها بتسليمها الي أماكن إعادة التدوير أو جهات التخلص الأمن الحاصلة على الموافقة البيئية ، باسم شركة القبطان تحظى اهتماما شديدا من كافة المصانع والشركات التي يتولد لديها مخلفات صلبة وسائلة ، فهذا المشروع يعزز من التنمية المستدامة في محافظات الجمهورية وعلية فإن المشروع يمكن تنفيذه فنياً واقتصادياً، ولن تكون له أية أثار سلبية إضافية ملحوظة على البيئة، بل سيؤدي إلى تخفيف الأثار السلبية الناتجة عن تراكم المخلفات والنفايات الخطرة ويساعد الشركات على التخلص منها لأن ذلك يرد صراحة كبند أساسي في الموافقة البيئية لكافة الشركات المتولد لديهم مخلفات خطرة.

سوف يتم اعداد دراسة كاملة مستوفاه جميع متطلبات تقييم الاثر البيئي وتسليمها الى الجهة الادارية والتي منها الى وزارة البيئة بالعاصمة الادارية الجديدة لبدء الراي البيئي فيها.

والله الموفق،،،

د. محمد جاد أحمد جاد
استشاري بيئي
استشارات تقييم الأثر البيئي
2020/10/5/239